

نظم من الأخصري

(في فقه العبادات)

الآداب الإسلامية - الطهارة - الصلاة

للشيخ العلامة

عبدالله بن الحاج حمى الله القلاوي الشنقيطي رحمه الله

(المتوفى سنة ١٢٠٩هـ)

اعتنى به

أحمد سالم ابن مقام الحسني الشنقيطي

Ashmagh71@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين يدي النظم

الحمد لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.
أما بعد: فهذا نظمٌ متن الشيخ العلامة الأخصري في فقه العبادات لناظمه الشيخ العلامة عبدالله بن الحاج حمى الله القلاوي الشنقيطي (ت ١٢٠٩ هـ) بين أيديكم، بعد أن اعتنيتُ به مراجعةً وضبطاً وتنسيقاً؛ وذلك لكثرة انتشاره والإقبال عليه، ولا سيّما بين متفهمي المالكية في أقطار المغرب وإفريقية.
وقد عمدتُ إلى مراجعته مراجعةً دقيقةً شاملةً مع الضبط الكامل لنصّه، مستعيناً بما يتوفر من مطبوعاته - على ما فيها من الأخطاء والتحريفات -، وبالمحفوظ الشائع في المحظرة الشنقيطية.
وقد سمحتُ لنفسي بإصلاح مواضع الخلل في أبيات قليلة من النظم، دون التأثير في النظم. وهذه المواضع مبنوثةٌ مذكورةٌ في حواشي النظم^(١).
وكنت قد عملتُ هذا العمل ابتداءً لنفسي، ثم لبعض المقرّبين من أفراد الأسرة والأصدقاء. ولكن رأيتُ بعد ذلك نشره؛ لتعميم النفع به، عسى أن يكتب الله لي أجره، ويتقبّله في أعمال الخير يوم تُوضَع الموازين القسطُ.
والله تعالى أسأل العون والتوفيق، وهو وليُّ ذلك والقادر عليه.

المعتني بالنظم

أحمد سالم الشنقيطي

(١) وهي عشرة مواضع، مُيزت في المتن بوضع خطٍّ تحت كلّ منها.

المقدمة

- ١- عَبْدُ الْإِلَهِ الشَّنَجِطِيُّ^(١) يَشْتَرِي
بِعَقْدِهِ الْمَنْظُومَ تَبْرَ الْأَخْضَرِي
٢- وَرُبَّ مَنْ عَقَدِي اضْطِرَّارًا حَسَنَةً
لَعَلَّنِي أَنْأَلَ الْأَجْرَ وَالزَّيْنَةَ
٣- فَالْحَمْدُ لِلَّهِ مُرَبِّي الْعَالَمِينَ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلْأَمِينِ
٤- سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ إِمَامِ
رُسُلِنَا وَالْأَنْبِيَاءِ، الْخِتَامِ

العقيدة

- ٥- أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى مَنْ كَلَّفَا
تَصْحِيحُهُ إِيْمَانَهُ وَيَعْرِفَا^(٢)
٦- مُصْلِحَ فَرَضِ الْعَيْنِ كَالْأَحْكَامِ
لِلظُّهْرِ، وَالصَّلَاةِ، وَالصَّيَامِ
٧- وَوَاجِبٌ جَفْظٌ حُدُودِ الْحَيِّ
بِالْوَقْفِ عِنْدَ أَمْرِهِ، وَالتَّهْيِ
٨- وَأَنْ يَتُوبَ قَبْلَ سُخْطِ اللَّهِ
- سُبْحَانَهُ - عَلَيْهِ بِالْمَلَاهِي
٩- وَشَرْطُهَا التَّادِمُ، وَالتَّيَّةُ أَنْ
يَكْفَى، وَالْإِفْلَاحُ عَنْ غَيْرِ الْحَسَنِ
١٠- وَلَا يُؤَخَّرُ، أَوْ يُقَلَّ حَتَّى تَعْنُ
هَدَايَةَ اللَّهِ لَهُ، فَذَلِكَ مِنْ
١١- عَلَامَةِ الشَّقَاءِ وَالْخِذْلَانِ
وَطَمْسِ قَلْبِهِ عَنِ الْإِيْمَانِ

آداب إسلامية

- ١٢- وَالْحِفْظُ لِللسَانِ عَنْ صَرِيحٍ
فُحْشٍ، وَكُلِّ كَلِمٍ قَبِيحٍ
١٣- وَأَيُّمِنَ الطَّلَاقِ، وَانْتِهَارِ
مُسْلِمٍ، أَوْ إِهَانَتِهِ بَعَارِ
١٤- مِنْ سَبِّ، أَوْ تَخْوِيفِهِ؛ لِمَنْعِ
جَمِيعَهَا فِي غَيْرِ حَقِّ شَرْعِي
١٥- وَالْحِفْظُ لِلْبَصَرِ عَنْ حَرَامٍ
كَنْظَرَةِ تُؤْذِي أَخَا الْإِسْلَامِ
١٦- وَحَيْثُ كَانَ فَاسِقًا لَنْ يُزَجَّرَا
فَوَاجِبٌ دُونَ أَدَى أَنْ يُهَجَّرَا

(١) بالجيم من غير مدٍّ، لضرورة الوزن.

(٢) منصوب ب(أن) المضمرة بعد الواو.

- ١٧- وَحَفِظْتُهُ مَا اسْطَاعَ لِلْجَوَارِحِ
 ١٨- وَالْبُغْضُ، وَالرِّضَالَةُ، وَيَأْمُرًا^(١)
 ١٩- وَتَحْرُمُ الْغَيْبَةُ، ثُمَّ الْكِذْبُ
 ٢٠- وَسُمْعَةٌ، وَحَسَدٌ، وَالْبُغْضُ، مَعَ
 ٢١- هَمْزٍ، وَلَمْزٍ، عَبَثٌ، سُخْرِيَّةٌ
 ٢٢- وَلَذَّةٌ بِصَوْتِهَا، وَالْأَكْثَلُ
 ٢٣- أَوْ بِالشَّفَاعَةِ أَوْ الدِّيْنِ^(٢)، وَأَنْ
 ٢٤- وَلَمْ تَجْزِ صُحْبَةٌ فَاسِقٍ، وَلَا
 ٢٥- وَلَا رِضَا الْخَلْقِ بِسُخْطِ الْخَالِقِ
 ٢٦- وَقَالَ: «لَا طَاعَةَ لِلْمَخْلُوقِ فِي
 ٢٧- وَلَا يَحِلُّ الْفِعْلُ حَتَّى يَعْلَمَا
 ٢٨- وَيَقْتَدِيَ بِالْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ
 ٢٩- مِمَّنْ^(٣) يَدُلُّونَ عَلَى الرَّحْمَنِ
 ٣٠- لَا تَرُضُ مَا رَضِيَهُ الْمُفْلِسُ
 ٣١- يَا حَسْرَةَ الْعَصَاةِ فِي الْقِيَامَةِ
 ٣٢- نَسَّأَلُهُ سُبْحَانَهُ تَوْفِيقَنَا
 وَأَنْ يُحِبَّ لِإِلَهِ الْفَاتِحِ
 بِالْعُرْفِ، ثُمَّ التَّهْنِئَةِ عَمَّا أَنْكَرَا
 نَمِيمَةً، كَبْرٌ، رِيَاءٌ، عَجْبٌ
 رُؤْيِيهِ الْفَضْلَ عَلَى الْعَيْرِ امْتَنَعَ
 زَنَى، وَأَنْ يَنْظُرَ أَجْنَبِيَّةً
 بِغَيْرِ طَيْبِ النَّفْسِ لَا يَحِلُّ
 يُؤَخَّرُ الصَّلَاةَ عَنِ وَقْتِ الْحَسَنِ
 جَلَّاسُهُ، دُونَ ضَرُورَةِ الْوَلَا
 فَاللَّهُ أَوْلَى بِالرِّضَا مِنْ فَاسِقِ
 مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ» خَيْرٌ مَنْ قُنِي
 حُكْمَ الْإِلَهِ بِسُؤَالِ الْعُلَمَاءِ
 التَّابِعِي سُنَّةِ خَيْرِ الْمُرْسَلِينَ
 يُجَدُّونَ طَرُقَ الشَّيْطَانِ
 مَنْ صَاعَ عُمُرُهُ بِعِضْيَانٍ وَسُو
 مَا أَطْوَلَ الْبُكَاءَ وَالتَّدَامَةَ
 لِسُنَّةِ الْهَادِي وَخَتَمًا حَسَنًا

أقسام الطهارة

- ٣٣- بَابُ الطَّهَارَةِ: طَهَارَةٌ حَدَثٌ كُبْرَى وَصُغْرَى، وَطَهَارَةٌ خَبَثٌ

(١) منصوب بإضمار "أن" بعد الواو.

(٢) يجوز بفتح الدال وكسرها، مع الاختلاف في المعنى.

(٣) في الأصل: (الألى) بالنقل في همزة القطع، وإسقاط همزة (أل). وأصلحها بما ترى.

- ٣٤- كَلَاهِمَا صَحَّ بِمَا^(١) مُطَهَّرِ فِي اللَّوْنِ، أَوْ فِي الطَّعْمِ، لَمْ يُغَيَّرِ
 ٣٥- وَالرَّيْحِ، بِالَّذِي كَثِيرًا فَارَقَهُ كَوَسَخٍ، وَدَسَمٍ إِنْ عَانَقَهُ
 ٣٦- وَإِنْ يُلَازِمُ غَالِبًا فَمُجْزِرٍ كَحَمَاءَةٍ، وَسَبْحَةٍ، وَخَزْرٍ

الطهارة من النجاسة

- ٣٧- إِنْ تَتَعَيَّنَ النَّجَاسَةُ غَسَلَ مَحَلَّهَا، وَفِي التَّبَاسِهَا شَمَلَ
 ٣٨- وَحَيْثُ شَكَّ فِي إِصَابَةِ النَّجَسِ نَضَحَ، لَا إِنْ شَكَّ فِيهِ هَلْ نَجَسُ؟
 ٣٩- وَمَنْ تَذَكَّرَ الْمُصِيبَ فِي الصَّلَاةِ قَطَعَ إِنْ لَمْ يُحَشِّ فِي الْوَقْتِ الْفَوَاتِ
 ٤٠- وَبَعْدَهَا أَعَادَ لِأَصْفَرَارٍ وَالْفَجْرِ نَدْبًا، وَإِلَى الْإِسْفَارِ

فرائض الوضوء وسننه

- ٤١- فَرَائِضُ الْوُضُوءِ سَبْعٌ: نِيَّتُهُ وَعَسَلَ وَجْهَهُ، وَالْيَدَيْنِ غَايَتُهُ
 ٤٢- لِمِرْفَقِي، وَمَسْحُ رَأْسٍ بَيْنِ وَعَسَلُهُ الرَّجْلَيْنِ لِلْكَعْبَيْنِ
 ٤٣- وَالْفُورِ، وَالذَّلْكَ، وَفِي الشُّرُوعِ: عَسَلَ الْيَدَيْنِ سُنَّةٌ لِلْكَوَعِ
 ٤٤- مَضْمُضَةً، مُسْتَنْشَقٌ، مُسْتَنْثَرٌ وَرَدُّ مَسْحِ الرَّأْسِ فِيمَا أَثْرُوا
 ٤٥- وَمَسْحُهُ الْأُذُنَيْنِ، تَجْدِيدُ الْمَا^(٢) لِتَيْنِ، تَرْتِيبُ الْفُرُوضِ تَمَّ

تدارك المنسي من أعضاء الوضوء

- ٤٦- وَذَاكِرٌ مِنَ الْوُضُوءِ فَرَضًا عَلَى قُرْبِ أَيْ بِفِعْلِهِ وَمَاتَلَا
 ٤٧- وَإِنْ يَطْلُ فَعَلَهُ قَطُ، وَابْتَدَا وَضُوءُهُ بِالطُّولِ إِنْ تَعَمَّداً
 ٤٨- إِنْ كَانَ صَلَّى بَطَلَتْ، وَيَفْعَلُ سُنَنَهُ فَقَطُ لِمَا يُسْتَقْبَلُ
 ٤٩- وَغَافِلٌ عَنِ لُحْمَةٍ فَعَلَهَا كَعُضُوهَا، فَهِيَ تُسَاوِي أَضْلَهَا

(١) أي بماءٍ، فُصِرَتْ لِلضَّرُورَةِ.

(٢) فِي بَعْضِ النُّسخِ: (تَجْدِيدٌ لِمَا)، وَلَا تَصْلُخُ بِهِ الْقَافِيَةُ.

٥٠- وَذَاكِرُ السُّنَّةِ بَعْدَ أَنْ شَرَعَ فِي الْفَرَضِ مِنْ بَعْدِ تَمَامِهِ رَجَعَ

فضائل الوضوء

- ٥١- وَوَدِبَتْ تَسْمِيَةُ، ثُمَّ سِوَاكَ وَشَفَعُ مَغْسُولٍ، وَتَثْلِيثُ كَذَاكَ
- ٥٢- وَالْبَدَأُ مِنَ مُقَدِّمِ الْعَضْوِ، وَأَنْ مَعَ فُرُوضِهِ - تُرْتَّبُ السُّنَنُ
- ٥٣- تَقْلِيلُهُ الْمَاءَ^(١)، وَأَنْ يُقَدِّمًا يُمْنَاهُ عَنِ يُسْرَاهُ فِيمَا انْفَصَمَا
- ٥٤- تَخْلِيلُهُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ فَرَضٌ، وَيُسْتَحَبُّ فِي الرَّجْلَيْنِ
- ٥٥- وَفِي الْوُضُوءِ اللَّحِيَةَ الْخَفِيفَةَ خَلَّ^(٢)، وَفِي اغْتِسَالِكَ الْكَثِيفَةَ

نواقض الوضوء

- ٥٦- نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ أَحْدَاثٌ وَذِي: بَوْلٌ، وَغَائِطٌ، وَرِيحٌ، وَمَذِي
- ٥٧- وَذِي. وَأَسْبَابٌ: بِنَوْمٍ ثَقِيلًا سُكْرٍ، وَإِغْمَاءٍ، جُنُونٍ مُسْجَلًا
- ٥٨- وَقُبْلَةٍ، وَلَمْسِ إِنْ بِهِ قَصْدٌ لَذَّةً أَوْ وَجَدَهَا، لَا إِنْ فَقَدَ
- ٥٩- وَمَسَّهُ ذَكَرَهُ بِبَطْنِ كَفِّ أَوْ إِضْبِجٍ، أَوْ جَنْبِهِ بِمُخْتَلَفٍ
- ٦٠- وَالشَّكُّ فِي الْحَدَثِ مِنْ بَعْدِ وَضُوءٍ مُسْتَيْقِنٍ إِنْ لَمْ يُنَاكِحْ يَنْقُضُ
- ٦١- وَالْمَذِي مُوجِبٌ لِّلْغَسْلِ الذَّكَرِ ذُو اللَّذَّةِ الصُّغْرَى بِكَالتَّفَكُّرِ

موانع الحدث

٦٢- وَمَا لِمُحْدِثٍ: صَلَاةٌ، أَوْ طَوَافٌ وَمَسُّ مُصْحَفٍ وَلَوْ جِلْدًا أَنْفَافٌ

(١) في الأصل: (وقلة الماء) وفيه ضعف في المعنى، لذلك أصلحته بما ترى.

(٢) كان الأفضل له أن يقول:

وخللنَّ اللحية الخفيفة دَوْمًا، وفي اغتسالك الكثيفة

وذلك لإفادة إطلاق موضع وجوب تحليل اللحية الخفيفة ليشمل الغسل مع الوضوء؛ ولا سيما أن قوله: (وفي الوضوء) يُوهَمُ تقييدَ حكم الوجوب بحالة الوضوء، كتقييده وجوب التحليل للحية الكثيفة بالغسل. وليس الأمر كذلك، فتحليل اللحية الخفيفة واجبٌ مطلقًا في الوضوء والغسل معًا.

- ٦٣- وَلَوْ بَعُودٍ غَيْرِ جُزْءٍ مُّعْظَمٍ لِلْمُتَعَلِّمِ أَوْ الْمُعَلِّمِ
 ٦٤- ثُمَّ الصَّيِّ كَالْكَبِيرِ فِيهِ وَإِثْمُهُ عَلَى مُنَاوَلِيهِ
 ٦٥- وَكُلُّ مَنْ بَلََا وَضُوءٍ صَلَّى فَقَاسِقٌ، لَا كَافِرٌ فِي الْأَعْلَى

ما يجب منه الغسل

- ٦٦- وَالْغُسْلَ لِلْجَسَدِ بِالْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ، وَالنَّقَاسِ، خُذْ إِجَابَهُ
 ٦٧- مَعْنَى الْجَنَابَةِ مَنِيٌّ خَرَجَا بِلَذَّةٍ مُّعْتَادَةٍ فِي النَّوْمِ جَا
 ٦٨- أَوْ بِمَجْمَاعٍ، أَوْ سِوَاهُ الْمُرْجِي أَوْ بِمَغِيْبٍ كَمَرَّةٍ فِي فَرْجٍ
 ٦٩- وَرَاءِ أَنَّهُ يُجَامِعُ وَلَمْ يُنْ قَلَا اغْتِسَالَ فِي ذَا الْمُحْتَلَمِ
 ٧٠- وَوَجِدَ الْمَنِيَّ فِي الثَّوْبِ، وَلَا^(١) يَدْرِي مَتَى أَصَابَهُ ذَا اغْتِسَالَ
 ٧١- ثُمَّ أَعَادَ فَرَضَهُ مِنْ آخِرِ نَوْمٍ بِهِ، وَبِالْفُرُوعِ فَآخِرِ

فرائض الغسل وسننه

- ٧٢- فُرُوضُهُ: نِيَّتُهُ عِنْدَ الشُّرُوعِ وَالْفَوْرُ، وَالذَّلْكُ، الْعُمُومُ، وَالْفُرُوعُ
 ٧٣- سُنَنُهُ: غَسْلُ يَدَيْهِ فِي ابْتِدَا لِكُوعِهِ، مِثْلَ الْوُضُوءِ تَعَبُّدَا
 ٧٤- مَضْمُضَةٌ^(٢)، اسْتِنشَاقٌ، اسْتِنشَارٌ وَنَقَبُ الْأَذْنَيْنِ وَلَا يُضَارُ
 ٧٥- وَجُنْبٌ غَيْرُ الصَّمَاخِ؛ فَاعْسِلْنِ أَذْنَيْكَ ظَاهِرَهُمَا وَمَا بَطْنِ

فضائل الغسل

- ٧٦- نُدِبَ: «بِسْمِ اللَّهِ»^(٣)، بَدَأَ بِالْأَذَى فِي فَرْجِهِ، وَلَيِّنُو عِنْدَهُ إِذَا^(٤)

(١) في الأصل: (ثوبه لا) وفيه اختلاسُ الهاء، وهو ضرورة. وأصلحته بما ترى.

(٢) (مضمضة) بترك التنوين للضرورة. ويمكن إصلاح الشرط على هذا النحو: (مضمضة، نَشَقُّ، والاستنشاق).

(٣) أي قولها، أو البسملة.

(٤) أصلها (إذْنٌ)، قُلِبَتْ نَوْنُهَا فِي الْوَقْفِ.

- ٧٧- وَلَيَتَوَضَّأَ مَرَّةً، وَلْيَزِدْ تَثْلِيثَ رَأْسِهِ فَأَعْلَى الْجَسَدِ
 ٧٨- فَشِقِّهِ الْأَيْمَنِ؛ تَقْلِيلُ الْمَا^(١) بَغَيْرِ حَدٍّ أَوْ بِصَاعِ حُمَا
 ٧٩- وَكَالْوُضُوِّ مَنْسِيٍّ الْإِغْتِسَالِ لَكِنْ هُنَا لَمْ يُعَدِ الْمُوَالِي
 ٨٠- وَبَطَلَ الْعُسْلُ إِذَا مَا أَحْرَا عَنْ حُكْمٍ فَوْرٍ بَعْدَ أَنْ تُدْكَرَا
 ٨١- وَذَا إِذَا صَادَفَهُ غَسْلُ الْوُضُوِّ كَفَاهُ عَنْ نِيَّةِ غَسْلِ تَعْرِضُ

موانع الجنابة

- ٨٢- لَا يَدْخُلُ الْجُنُبُ مَسْجِدًا وَلَا يَقْرَأُ إِلَّا الْآيَتَيْنِ مَثَلًا
 ٨٣- لِكَتَعَوُذٍ وَمَا لِيذِي سِقَامٍ جَمَاعٌ إِلَّا لِأَذَى أَوْ أَحْتِلَامُ

التيمم

- ٨٤- ذُو سَفَرٍ أَوْ ذُو مَرَضٍ تَيَمَّمَا لِلتَّفَلِّ وَالْمُفْتَرَضِ
 ٨٥- وَحَاضِرٌ صَحَّ لِفَرَضٍ إِنْ عَدِمَ مَا^(٢) كَافِيًا أَوْ خَوْفٌ وَقْتِهِ عِلْمٌ
 ٨٦- لَا التَّفَلُّ وَالْجُمُعَةُ وَالْجِنَازَةُ إِلَّا إِذَا تَعَيَّنَتْ جِنَازَةٌ

فرائض التيمم

- ٨٧- فُرُوضُهُ: الْقَضْدُ، الصَّعِيدُ الظَّاهِرُ وَالضَّرْبَةُ الْأُولَى، وَمَسْحُ ظَاهِرِ
 ٨٨- وَجْهِ مَعَ الْيَدَيْنِ^(٣) لِلْكُوعِ، الْوَلَا دُخُولُ وَقْتِ بِالصَّلَاةِ اتِّصَالًا
 ٨٩- ثُمَّ الصَّعِيدُ: التُّرْبُ، وَالطُّوبُ، الْحَجَرُ وَالثَّلْجُ، وَالْحَضْحَاضُ، وَالَّذِي ظَهَرَ
 ٩٠- لَا جِصٌّ إِنْ شُوِيَ، أَوْ نَحْوُ الخَشَبِ وَلَا حَصِيرٌ أَوْ حَشِيشٌ أَوْ ذَهَبٌ
 ٩١- وَلِمَرِيضٍ حَائِطٌ مِّنْ حَجَرٍ وَالطَّيْنِ كَالصَّحِيحِ فِي الْمُشْتَهَرِ

(١) في بعض النسخ: (تقليلًا لِّمَا) وهو غير مناسب للقافية.

(٢) أي ماءً، فُصِرَ للضرورة.

(٣) في الأصل (وجهه واليدين)، وفيه اختلاسُ الهاءِ للوزن، وأصلحته بما ترى.

سنن التيمم

٩٢-	وَسُنَّ: تَجْدِيدُ الصَّعِيدِ لِلْيَدَيْنِ	تَرْتِيبُهُ، مَسْحُهُمَا لِلْمِرْفَقَيْنِ
٩٣-	نُذِبَ: «بِسْمِ اللَّهِ»، أَنْ يُقَدَّمَ	يُمْنَاهُ وَالظَّاهِرَ وَالْمَقْدَمَ
٩٤-	نَاقِضُهُ مِثْلُ الْوُضُوءِ، وَمَعَهُ	وَجُودُ مَا ^(١) قَبْلَ الصَّلَاةِ فِي سَعَةِ
٩٥-	وَلَا يُصَلِّي بِتَيْمُمٍ فَرَدٌ	فَرَضَانِ، وَالثَّانِي إِذَا صَلَّى فَسَدَ
٩٦-	وَبِتَيْمُمٍ الْفَرِيضَةَ تَحِلُّ	نَوَافِلٌ، وَمُصْحَفٌ إِنْ تَتَّصَلَ
٩٧-	وَبِتَيْمُمٍ كَنَفَلٍ جَازِمًا	ذِكْرًا، إِلَّا الْفَرَضَ مِمَّا قُدِّمًا
٩٨-	وَقَدْرَ مَا يُجْفَى الْأَعْضَاءُ أَبْطَلًا	وَحُدًّا بِالْمُعَقَّبَاتِ مَثَلًا
٩٩-	وَمَنْ تَيْمَّمَ لِكَاثِبَةٍ	فَوَاجِبٌ تَخْصِيصُهَا بِنِيَّةٍ

الحيض

١٠٠-	وَأَكْثَرُ الْحَيْضِ لِذَاتِ الْإِبْتِدَاءِ	أَقَلُّ ظَهْرِ نِصْفِ شَهْرٍ أَبَدًا
١٠١-	وَأَكْثَرُ الْعَادَةِ لِلْمُعْتَادَةِ	وَأَسْتُظْهِرْتُ إِنْ زَادَ بِالثَّلَاثَةِ
١٠٢-	مَا لَمْ يُجَاوِزْ حَدَّهُ، وَأَسْتَكْثِرُ	لِحَامِلٍ بَعْدَ ثَلَاثِ أَشْهُرٍ
١٠٣-	عِشْرِينَ يَوْمًا، ثُمَّ بَعْدَ سِتَّةِ	شَهْرًا وَمَعَ تَقْطُّعِ لَفَقَتِ
١٠٤-	أَيَّامِهِ حَتَّى تُتِمَّ الْعَادَةُ	بَادئًا أَوْ حَامِلًا أَوْ مُعْتَادَةً

موانع الحيض والنفاس

١٠٥-	وَأَكْثَرُ النَّفَاسِ سِتُّونَ، فَإِنْ	قُطِعَ قَبْلَهَا فَغَسَلَهَا قِمْنٌ
١٠٦-	وَلَوْ بِلِحْظَةٍ وَحَيْثُ عَاوَدًا	بَعْدَ أَقَلِّ الظُّهْرِ كَانَ مُبْتَدَأًا
١٠٧-	وَقَبْلَهُ لَفَقَ لِلنَّفَاسِ	وَمَنَعَا الظُّوَافَ مَعَ مِسَاسِ

(١) أي ماءٍ، بالقصر للضرورة.

- ١٠٨- كَمْضَحَفٍ دُونَ الْقِرَاعَةِ، وَلَا تَدْخُلُ مَسْجِدًا، وَصَوْمًا حَظَلًا
 ١٠٩- وَقَضَتْهُ لَا صَلَاةَ الْمُدَّةِ وَالْوَطْءَ بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ
 ١١٠- حَتَّى تَطَهَّرَ بِمَاءٍ، انْتَبَهَ وَيَجِدَا مَا يَتَطَهَّرَانِ بِهِ

أوقات الصلاة

- ١١١- مُخْتَارُ ظَهْرِ مَنْ زَوَّاهَا إِلَى آخِرِ قَامَةٍ، وَمِنْهُ مَا تَلَا
 ١١٢- لِلْإِضْفِرَارِ، وَضُرُورِيَّتُهُمَا إِلَى الْعُرُوبِ دُونَ عُذْرِ أُمَّمَا
 ١١٣- وَقَدَّرَ مَا يَسَعُ فِعْلَ الْمَغْرِبِ بَعْدَ شُرُوطِهَا، وَشَأْنُهَا حُبِّي
 ١١٤- وَلِلْعِشَاءِ مِنْ مَغِيْبِ الشَّفَقِ لِلثَّلَاثِ، وَالضَّرُورِ^(١) لِلْفَجْرِ بَقِي
 ١١٥- وَلَيْسَ لِلصُّبْحِ مِنَ الْمُخْتَارِ إِلَّا مِنَ الصَّادِقِ لِلْإِسْفَارِ
 ١١٦- ثُمَّ الضَّرُورِيُّ إِلَى الطُّلُوعِ وَبَعْدَهُ الْقَضَاءُ فِي الْجَمِيعِ

بيان حكم تأخير الصلاة عن الوقت

- ١١٧- وَمُرْجَى الصَّلَاةِ لِلضَّرُورِيِّ أَعْظَمُ بِذَنْبِهِ، سِوَى الْمَعْدُورِ
 ١١٨- بِنَوْمٍ أَوْ نِسْيٍ، وَلَا تَنْقُلَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ لِلْكَرْهِ إِلَى
 ١١٩- مُرْتَقِعِ الشَّمْسِ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ لِمَغْرِبِ صُلِيِّ، وَبَعْدَ الْفَجْرِ
 ١٢٠- وَأَسْتَثْنَى وَرَدَ نَائِمٍ، وَوَدَعَهُ مِنْ بَعْدِ تَسْلِيمِ خَطِيبِ الْجُمُعَةِ
 ١٢١- وَبَعْدَهَا، وَمَنْعَهُ وَقْتِ طُلُوعِ دُكَاةٍ^(٢) أَوْ غُرُوبِهَا، وَفِي فُرُوعِ

شروط الصلاة

- ١٢٢- فَضْلُ شُرُوطِهَا: طَهَارَةٌ حَدَثٌ وَالْبَدَنِ، الثَّوْبِ، الْمَكَانِ مِنْ حَبَثٍ

(١) بحذف ياء النسب للوزن.

(٢) عَلَّمَ عَلَى الشَّمْسِ، لَا يَنْصَرَفُ لِلْعَلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ.

- ١٢٣- وَسَثْرَةُ الْعَوْرَةِ^(١) ثُمَّ اسْتِقْبَالَ
وَتَرَكُ قَوْلٍ وَكَثِيرِ الْأَفْعَالِ^(٢)
- ١٢٤- وَعَوْرَةٌ مِّن رَّجُلٍ وَأَمَةٍ
مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهِمَا وَالرُّكْبَةِ
- ١٢٥- وَحُرَّةٌ عَوْرَةٌ إِلَّا الْوَجْهَهَا
وَالْكَفَّ، فَانْجَهَّهَا لِذَاكَ نَجْهَهَا^(٣)
- ١٢٦- وَفِي السَّرَاوِيلِ الصَّلَاةُ تُكْرَهُ
إِلَّا لِثَوْبٍ فَوْقَهُ فَيَمُدُّهُ^(٤)
- ١٢٧- وَمَنْ تَنَجَّسَ ثَوْبُهُ^(٥) وَعَجَزَا
عَنْ غَيْرِهِ، أَوْ خَافَ وَقْتًا اجْتَزَا
- ١٢٨- وَلَمْ يَجْزِ تَأْخِيرُهَا لِعَدَمِ
طَهَارَةٍ، وَهُوَ بِهِ دَوْمَاتِمِ
- ١٢٩- وَصَلَّ عُرْيَانًا إِذَا لَمْ تُلْفِ
سَاتِرَ عَوْرَةٍ، بِغَيْرِ خُلْفِ
- ١٣٠- وَمُحَطِّئِ الْقِبْلَةِ فِي الْوَقْتِ أَعَادَ
وَمُحَطِّئِ الْقِبْلَةِ فِي الْوَقْتِ أَعَادَ
- ١٣١- وَمَا يُعَادُ الْفَرْضُ مِنْهُ فِيهِ لَا
تُعَدُّ بِهِ الْقَائِتَ وَالْتِنْفُلَا

فرائض الصلاة وسننها

- ١٣٢- فَرَائِضُ الصَّلَاةِ: قَضَاهَا مَعَا^(٦)
تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ وَالْحَمْدَ مَعَا
- ١٣٣- ثُمَّ الْقِيَامُ، وَالرُّكُوعُ، وَالسُّجُودُ
بِحَبْهَةٍ، وَالرَّفْعُ مِنْهُمَا يَعُودُ
- ١٣٤- وَالْإِعْتِدَالُ، وَالطَّمَانِينَةُ، ثُمَّ
سَلَامُهُ مَعَ جُلُوسِهِ، وَضَمُّ
- ١٣٥- تَرْتِيْبَهُ بَيْنَ الْفَرَائِضِ. وَسُنُّ
إِقَامَتُهُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي تَعُنُّ^(٧)
- ١٣٦- فِي الْأَوْلَيْنِ، وَقِيَامُهَا، وَسِرُّ
وَالْجَهْرُ، فِيمَا سُرَّ فِيهِ وَجَهْرُ^(٨)
- ١٣٧- وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ إِلَّا مَا ابْتُدِيَ
وَكُلُّ تَسْمِيَةٍ، أَوْ تَشَاهُدٍ

(١) في الأصل: (وستر عورته) وفيه اختلاسُ الماءِ للوزن، وأصلحته بما ترى.

(٢) هذا البيت من مشطور السريع، لا من الرجز.

(٣) النَّجْهَةُ: الزجر والردع، أو الردُّ بأقبح ما يكون.

(٤) أي يمدح.

(٥) جاء في الفلق البهي (ص: ٢٣١) أن السين من (تنجس) تدغم في الثاء من (ثوبه)، كقراءة السوسي.

(٦) أي (مع) المضافة لا المنونة، والتي في نهاية العجز هي المنونة.

(٧) يجوز في (تعنُّ) ضمُّ العين وكسرُها. والضمُّ هنا أحسن، لمناسبة القافية.

(٨) أي السرُّ في موضعه، والجهْرُ في موضعه. وفي الكلام هنا لفٌّ ونشْرٌ.

- ١٣٨- جُلُوسُهُ، تَقْدِيمُهُ لِلْوَأَقِيَةِ تَسْلِيمَةُ ثَالِثَةٍ وَثَانِيَةٍ
 ١٣٩- لِمُقْتَدِ جَهْرٍ بِتَسْلِيمٍ وَجَبَ صَلَاتُنَا عَلَى الرَّسُولِ الْمُنتَخَبِ
 ١٤٠- فِي آخِرِ التَّشَهُدِ الثَّانِي السُّجُودِ بِالْأَنْفِ، وَالْكَفِّ، وَرُكْبَةٍ تَعُودُ
 ١٤١- وَظَرْفِ الرَّجْلَيْنِ، سُتْرَةَ سِوَى مَأْمُومٍ، أَدْنَاهَا ذِرَاعٌ قَدْ تَوَى
 ١٤٢- غَلَطُ رُمَحٍ^(١)، طَاهِرٌ لَا يَشْغَلُ وَهَاتِكَ الْحُرْمَةَ سَوْفَ يُسْأَلُ

فضائل الصلاة

- ١٤٣- هَذَا وَمَنْدُوبَاتُهَا: رَفَعُ الْيَدَيْنِ فِي حَالَةِ الْإِحْرَامِ حَدَّوَالْأَدْنَيْنِ
 ١٤٤- وَقَوْلُ مَأْمُومٍ وَقَدْ: «رَبَّنَا» مَعَ «وَلَكَ الْحَمْدُ»، وَأَنْ يُؤْمِنَا
 ١٤٥- مِنْ بَعْدِ فَاتِحَتِهِ غَيْرُ الْإِمَامِ فِي الْجَهْرِ، وَالتَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ سَامِ
 ١٤٦- دُعَاءِ سَاجِدٍ، وَأَنْ يُطْوَلَا قِرَاءَةً فِي الصُّبْحِ، وَالظُّهْرِ تَلَا
 ١٤٧- تَقْصِيرُهَا بِمَغْرِبٍ وَعَصْرِ تَوَسُّطِ الْعِشَاءِ دُونَ قَصْرِ
 ١٤٨- وَكَوْنِ سُورَتِكَ الْأُولَى أَطْوَلَا وَقَبْلُ، كَالْتَّشَهُدِ الَّذِي كَمَلَا
 ١٤٩- وَحَالُهَا الْمَعْلُومُ فِي السُّجُودِ وَفِي رُكُوعِهَا، وَفِي الْقُعُودِ
 ١٥٠- وَوُدْبِ الْقُنُوتِ سِرًّا قَبْلَا رُكُوعِ صُبْحٍ بَعْدَهُ أَجَلَا
 ١٥١- أَحْفَضَ، وَالِدُعَاءِ مَعَ تَشَهُدِ ثَانٍ، تَيَامُنِ سَلَامِ الْمُبْتَدِي
 ١٥٢- تَحْرِيكِهِ سَبَابَةَ مَا دَامَ فِي تَشَهُدِيهِ قَامِعًا حَتَّى يَنْفِي

مكروهات الصلاة

- ١٥٣- كُرْهَ الْإِلْتِفَاتِ، تَغْمِيضِ الْبَصَرِ بِسَمَلَةٍ تَعَوُّدًا فِي الْفَرَضِ دَرِ
 ١٥٤- كَذَا وَقُوفُهُ بِرَجُلٍ وَاحِدَةٍ مَا لَمْ يَطْلُ قِيَامُهُ لِقَائِدَهُ
 ١٥٥- وَصَفْدُ رَجْلَيْهِ، وَحَمْلُ فَمِّهِ مُشَوِّشًا، أَوْ جَبِيهِ أَوْ كَمِّهِ

(١) أي ذراع له غلط رمح، و(طاهر) التي بعدها صفة للذراع.

١٥٦- وَكُلُّ مَا يُلْهِ عَنِ الْخُشُوعِ فِيهَا، كَفِكْرِ فِي الدُّنَا مَمْنُوعٌ

الخشوع في الصلاة

- ١٥٧- فَضَلُّ: وَلِلصَّلَاةِ نُورٌ عَظْمًا بِهِ يُنِيرُ^(١) كُلُّ قَلْبٍ أَسْلَمًا
- ١٥٨- وَإِنَّمَا يَنَالُهُ مَنْ خَشَعَا فَإِنْ أَتَيْتَ لِلصَّلَاةِ فَاخْضَعَا
- ١٥٩- وَفَرَّغَ الْقَلْبَ مِنَ الدُّنَا تَصِلُ وَبِمُرَاقَبَةِ مَوْلَاكَ اشْتِغَلُ
- ١٦٠- ذَاكَ الَّذِي لَوَجْهِهِ تُصَلِّيُ وَاعْتَقِدْ^(٢) أَنَّهُ هَالَهُ، تَذَلُّ^(٣)
- ١٦١- بِفِعْلِهَا مُعْظَمًا مُجِبًّا بِقَوْلِهَا، وَحَافِظًا^(٤) أَنْ تُخِلَّا
- ١٦٢- بِنَقْصِ أَوْ وَسْوسَةٍ مَا كَانَا أَعْظَمَهَا، لَا تَنْزِكُ الشَّيْطَانَا
- ١٦٣- يَلْعَبُ بِقَلْبِكَ إِلَى أَنْ يُظْلِمَا قَلْبًا، وَلَدَّةُ الصَّلَاةِ تُحْرَمَا
- ١٦٤- فَدَاوِمِ الْخُشُوعِ فِيهَا تَخْشَا^(٥) لِئَنِّيهَا عَنِ مُنْكَرٍ وَفَحْشَا
- ١٦٥- وَلْتَسْتَعِنَ فِي ذَاكَ بِالرَّحْمَنِ فَالْمُسْتَعَانُ خَيْرٌ مُسْتَعَانٍ

فصل

- ١٦٦- لِلْفَرْضِ سِتَّةٌ عَلَى التَّرْتِيبِ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا عَلَى الْوُجُوبِ
- ١٦٧- أَنْ يَسْتَقِيلَ قَائِمًا ثُمَّ اسْتَنَدَ أَوْ اسْتَقَلَّ جَالِسًا ثُمَّ اعْتَمَدَ
- ١٦٨- وَبَطَلَتْ بِكُلِّ حَالَةٍ كَسَبَ مَا فَوْقَهَا، ثُمَّ ثَلَاثٌ تُسْتَحَبُّ

(١) من الفعل (أنار): أي أضاء. وهو لازم ومتعد.

(٢) بتحريك الدال بالفتحة المنقولة إليها من همزة (أن) بعد حذفها لفظاً، لضرورة الوزن.

(٣) في الشرح أن أصلها (تذلل) بصيغة الأمر، بثلاث لامات، أُبدلت الأخيرة منها ياءً، حذفت للبناء.

والفعل المذكور هو متعلقٌ شبه الجملة في أول البيت التالي: (بفعلها) أي الصلاة.

(٤) بتحريك الظاء بالفتحة المنقولة إليها من همزة (أن) بعد حذفها لفظاً، لضرورة الوزن.

(٥) الألف للإطلاق، وأما ألف (تخشى) فتكتب بالياء، وهي هنا محذوفة للجزم.

- ١٦٩- بِجَنَبِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ بَظْهُرِهِ وَبَطَلَتْ إِنْ يَتَّقِدِرِ
 ١٧٠- وَيَسْقُوطِ مَا عَلَيْهِ يَسْتِنِدُ يَسْقُطُ إِلَّا كَرِهُوا أَنْ يَعْتَمِدُ
 ١٧١- وَالْمُتَنَفِّسُ لَهُ أَنْ يَجْلِسَ وَالنَّصْفُ مِنْ أَجْرِ الْقِيَامِ نُقَسَا^(١)
 ١٧٢- وَجَالِسًا يَدْخُلُهَا وَقَامًا وَالْعَكْسُ إِنْ لَمْ يَلْتَزِمَ قِيَامًا

قضاء الفوائت

- ١٧٣- وَوَجِبَ قَضَاءُ مَا فِي الدِّمَّةِ وَحَرَّمَ التَّفْرِيطَ فِيهِ الْأُمَّةُ
 ١٧٤- وَمَنْ قَضَى فِي الْيَوْمِ مَا لَمْ يَفْرِطْ بِهِ عَلَى الْمَظْلُوبِ لَمْ يُفْرِطْ
 ١٧٥- بِنَحْوِ مَا تَفُوتُ كَانَتْ فِي حَضْرٍ أَوْ سَفَرٍ وَقُتِ الْأَدَاءُ الْمُعْتَبَرُ
 ١٧٦- وَرَتَّبَ الْحَاضِرَتَيْنِ مَنْ وَعَى وَبَيْنَ أَرْبَعِ فَوَائِتَ مَعَا
 ١٧٧- حَاضِرَةً، وَإِنْ تَفُتْ بِالذِّكْرِ فَرَضًا، وَذِي الْأَرْبَعِ أَعْلَى التَّنْزِرِ
 ١٧٨- فَقَبَّلَ حَاضِرَتَهُ تُصَلَّى ثُمَّ الْقَضَا فِي كُلِّ وَقْتٍ حَلًّا

لا يتنفل من عليه قضاء فريضة

- ١٧٩- وَالنَّفْلُ بِالْقَضَاءِ مَا إِنْ بُوْحَا^(٢) فَلَا تَرَاوِيحَ وَلَا نَفْلَ ضَحَى
 ١٨٠- وَاسْتَتْنُوا الْعِيدَيْنِ شَفْعًا، وَثَرًا كُسُوفًا، اسْتِسْقَا، وَزَادُوا الْفَجْرًا
 ١٨١- وَجَمْعٌ مَنْ يَقْضُونَ ظُهُرًا مَثَلًا بِالِاتِّحَادِ فِي الزَّمَانِ فَضَّلَا
 ١٨٢- مَنْ كَانَ نُسِّي^(٣) عَدَدًا صَلَّى عَدَدُ يُزِيلُ شَكَّهُ إِذَا جَازَ الْأَمْدُ

سجود السهو

- ١٨٣- سُنَّ لِسَهْوٍ قَلَّ سَجْدَتَانِ قَبْلَ السَّلَامِ حَالَةَ التَّقْصَانِ

(١) أي نقص، بإبدال الصاد سينًا، وهو مذهب لبعض العرب.

(٢) في الأصل: (بُيْحَا) بالياء، والقياس بالواو؛ لأن مجردة أجوف واوي؛ لذلك أثبتته.

(٣) في الأصل (وَمَنْ نَسِيَ) بتشديد الياء للوزن، وأصلحته بما ترى.

- ١٨٤- بَعْدَ التَّشَهُّدِ، وَزِدْ بَعْدَهُمَا
 ١٨٥- وَلِلزِّيَادَةِ كَذَلِكَ بَعْدُ^(١)
 ١٨٦- وَلِيُقْضَ قَبْلِي دَنَا وَإِنْ يُطْلُ
 ١٨٧- فَرُضَكَ إِنْ كَانَ ثَلَاثَ سُنَنِهِ^(٣)
 ١٨٨- وَلَا سُجُودَ لِفَرِيضَةٍ، وَلَا
 ١٨٩- سِرًّا وَجَهْرًا، فَعَلَى الْمُسِرِّ
 ١٩٠- فَفِيهِ بَعْدِي، كَمَنْ تَكَلَّمَ
 ١٩١- وَبَطَلَتْ بِزَيْدٍ مِثْلَهَا، وَإِنْ
 ١٩٢- وَالشَّكُّ فِي التُّقْصَانِ كَالْتَحَقُّقِ
 ١٩٣- سَلَّمَ بِالْقُرْبِ، وَلَيْسَ يَسْجُدُ
 ١٩٤- وَلِيَتْرَكَ الْوَسْوَسةَ الْمَوْسُوسِ
 ١٩٥- وَلَا سُجُودَ لِقُنُوتٍ يُجْهَرُ
 ١٩٦- كَزَيْدِ سُورَةٍ وَإِنْ بِأُخْرِيئِهِ
 ١٩٧- أَوْ أَكْثَرَ السُّورِ، أَوْ لَمْ يُكْمِلِ
 ١٩٨- كَذَا الْإِشَارَةَ، وَمَنْ يُكْرِرْ
 ١٩٩- وَالظَّاهِرُ الصَّحَّةُ فِي الْعَمْدِ لَنَا
 تَشَهُّدًا مُقْصَرًّا، وَسَلَّمَ
 سَلَامِهِ، وَالتَّقْصُصَ غَلَبَ إِنْ يُزْدُ
 أَوْ خَرَجَ الْمَسْجِدَ^(٢) فَاتٍ، وَبَطُلَ
 وَلِيُقْضَ بَعْدِي وَلَوْ بَعْدَ سَنَتِهِ
 فَضِيلَةٍ، وَسُنَّةٍ مَّمَّا خَلَا
 فِي الْجَهْرِ قَبْلِي بِعَكْسِ الْجَهْرِ
 سَاهِيًّا، أَوْ قَبْلَ التَّمَامِ سَلَّمَ
 شَكَ بِرُكْنِ عَادَ، وَالْبَعْدِي سِنَّ^(٤)
 وَحَيْثُ شَكَ فِي السَّلَامِ وَبَقِيَ
 إِلَّا تَوَسَّطًا وَجِدًّا تَفْسُدُ
 وَلَا زَمَ الْبَعْدِي فِيمَا يَهْجِسُ
 بِهِ وَلَكِنْ عَمْدُهُ مُسْتَنْكَرٌ
 وَسَمِعَ الرَّسُولَ أَنْ صَلَّى عَلَيْهِ
 سُورَةً أَوْ خَرَجَهَا^(٥) لِمَا ثَلِي
 فَاتِحَةً سَهْوًا بَبَعْدِي بَرِي^(٦)
 وَذَا كَرُ السُّورَةِ بَعْدَ الْإِنْخَا

(١) بفتح العين، وهي لغة مطردة في كل اسم ثلاثي حلقبي العين.

(٢) منصوب على نزع الخافض. والتقدير: (خرج من المسجد).

(٣) الأصل: إن كان ثلاثاً سننه، ولكنه لضرورة القافية عكس الإعراب.

(٤) تجوز بضم السين وكسرهما، والضم أولى. واختار الناظم الكسر لمناسبة القافية، كما صرح بذلك في تعليقه.

(٥) أي خرج من السورة؛ فحذف الجار ضرورة.

(٦) أي برئ؛ فسهل الهمزة، ثم سكن الياء للضرورة.

- ٢٠٠- لَا يَرْجَعْنَ، وَذَاكَ رُؤْسٌ لِسِرِّ قَبْلَ الرُّكُوعِ عَقْدِهِ، أَوْ جَهْرٍ
٢٠١- فَاتِحَةٍ أَعَادَهَا ثُمَّ سَجَدَ أَوْ سُورَةٍ أَعَادَهَا وَلَمْ يَزِدْ

بطلان الصلاة بالقهقهة

- ٢٠٢- وَبَطَلَتْ بِالْقَهَّةِ مُطْلَقًا وَلَا يَضْحَكُ إِلَّا لِأَهٍ، أَوْ مَنْ غَفَلًا
٢٠٣- وَالْمُؤْمِنُ الْكَامِلُ فِيهَا يُعْرِضُ عَمَّا سِوَى اللَّهِ، وَذُنْيَا يَرْفُضُ
٢٠٤- لِيَحْضُرَ الْقَلْبُ لَهَا، وَيَرْتَعِدُ وَتَرْهَبَ النَّفْسُ جَلَالَ مَنْ عُبِدَ
٢٠٥- فَذِي صَلَاةٍ الْخَاشِعِينَ، ثُمَّ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي التَّبَسُّمِ، وَلَا
٢٠٦- بُكَاءٍ خُشُوعٍ مِثْلَ إِنْصَاتٍ نَزُرَ لِمُخْبِرٍ، وَبَطَلَتْ إِذَا غَرَزُ

عود إلى أحكام سجود السهو^(١)

- ٢٠٧- وَمَنْ يَقُمْ مِّنْ اثْنَتَيْنِ رَجَعَا مَالَمَ يُفَارِقُ بِيَدَيْهِ الْمَوْضِعَا
٢٠٨- وَرُكْبَتَيْهِ، وَتَمَادَى الْمُنْفَصِلُ وَلَمْ يَعُدْ، وَمِنْهُ قَبْلِي قُبُلُ
٢٠٩- وَلَا سُجُودَ فِي التَّرْحُوجِ اتَّفَاقُ وَصَحَّتْ إِنْ رَجَعَ مِنْ بَعْدِ الْفِرَاقِ
٢١٠- وَسَاهِيًا سَجَدًا، وَالنَّفْحُ كَلَامٌ وَلَيْسَ جُدَّ إِنْ شَمَّتْ مِنْ بَعْدِ السَّلَامِ
٢١١- سَهْوًا، وَلَا يَرُدُّ عَلَى مُشَمَّتِهِ وَمَا عَلَى الْعَاطِسِ فِي حَمْدَلَتِهِ
٢١٢- كَسَدٌ فِيهِ لِلتَّثَاؤُبِ، وَلَا يَنْفُثُ بِالْحَرْفِ لئَلَّا تَبْطُلَا
٢١٣- وَمَنْ تَفَكَّرَ قَلِيلًا فِي حَدَثٍ شَكَّ بِهِ فَبَانَ نَفْيًا، أَوْ حَبَثَ
٢١٤- فَلَا عَلَيْهِ كَالْتِفَاتٍ، وَقُبُلِي عَمَدًا، وَالْإِسْتِدْبَارُ شَرٌّ مُبْطِلٌ
٢١٥- وَصَحَّتْ إِنْ سَرَقَ، أَوْ مُحَرَّمًا نَظَرَ، أَوْ لَبَسَهُ وَأَثَمَا

(١) العنوان من عندي لمناسبة واضحة، وكان ما تحته مندرجًا تحت العنوان السابق مع اختلاف المضمون.

- ٢١٦- وَعَالِطٌ بِاللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ
 ٢١٧- غَيْرَ لَفْظًا، أَوْ لِمَعْنَى أَفْسَدًا
 ٢١٨- وَتَوَمُّهُ الثَّقِيلُ مُبْطِلٌ، وَذَرُ
 ٢١٩- كَذَا التَّنْحِيحُ لِضُرِّ، وَالْقِلَا
 ٢٢٠- وَسَبَّحَنَ لِلْحَاجَةِ، وَمَنْ يَقِفُ
 ٢٢١- تَرَكَ الْآيَةَ وَبَعْدَهَا قَرَأَ
 ٢٢٢- وَكُرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ فِيهَا مُصْحَفًا
 ٢٢٣- وَتَارِكِ الْآيَةَ مِنْهَا سَجَدًا
 ٢٢٤- كَفْتَحِهِ عَلَى سِوَى الْإِمَامِ
 ٢٢٥- مَكْرُوهٌ إِلَّا إِنْ لَفَّحَ انْتِظَرُ
 ٢٢٦- وَمَنْ تَفَكَّرَ قَلِيلًا فِي الدُّنَا
 ٢٢٧- كَدَفَعَ مَنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مَرَّقًا^(١)
 ٢٢٨- أَوْ طَيِّبَيْنِ مِنْ عِمَامَةٍ لَيْسَ
 ٢٢٩- وَيَجْمَلُ الْإِمَامُ سَهُوَ الْمُقْتَدِي
 ٢٣٠- وَإِنْ يُزَاحَمَ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ عَفَلُ
 ٢٣١- وَطَمِعَ الْإِدْرَاكَ قَبْلَ أَنْ رَفَعَ
 ٢٣٢- وَقَصَّه فِيهَا، وَإِنْ لَمْ يَطْمَعِ
 ٢٣٣- وَعَنْ سُجُودِ لَقِيَامِ الْمُقْتَدَى
 ٢٣٤- إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَ الْإِمَامِ قَبْلًا
 سَجَدَ بَعْدِيًّا كَمَا مِنْهُ وَكَانَ
 وَذُو نَعَائِسٍ خَفَّ مَا إِنْ سَجَدَا
 أَنْيِنًا إِلَّا وَجَعًا^(١) فَمُعْتَمِرُ
 فِيهِ لِلْإِفْهَامِ، وَلَيْسَ مُبْطِلًا
 قِرَاءَةً، وَفَاتِحًا مَا إِنْ تَقِفُ
 وَلَيْرَكِعَ أَنْ كِلَاهُمَا تَعَدَّرَا
 إِلَّا لِفَاتِحَتِهِ إِنْ وَقَفَا
 قَبْلُ، وَفَوْقَ الْآيَتَيْنِ أَفْسَدَا
 وَفَتَحَهُ عَلَى الْإِمَامِ الْحَامِي
 أَوْ أَفْسَدَ الْمَعْنَى، فَهَذَا الْمُعْتَمِرُ
 نَقَصَ أَجْرَهُ وَلَمْ تَبْطُلْ لَنَا
 وَمَنْ عَلَى جَانِبِ جَبْهَةٍ سَجَدَ
 وَهَكَذَا غَالِبُ قِيءٍ أَوْ قَلَسُ
 إِلَّا فَرِيضَةً سِوَى الْأُمَّ اقْتَدَى
 أَوْ نَحْوَهُ فِي غَيْرِ أَوْلَاهُ حَصَلُ
 مِنْ سَجْدَةٍ ثَانِيَةٍ فِيهَا رَكْعُ
 طَارَ عَلَيْهِ وَقَضَاهَا فَاسْمَعِ
 بِهِ إِلَى الرَّكْعَةِ الْآخِرَى سَجَدَا
 عَقْدِ رُكُوعِ مَا تَلِي، وَإِلَّا

(١) في الأصل: (لَوْجَع) بإسكان الآخر للضرورة، وأصلحته بما ترى.

(٢) أي فقط.

- ٢٣٥- يَثْبُ عَلَيْهِ وَقَضَى أُخْرَى، وَلَا
 ٢٣٦- وَمَنْ أَتَتْهُ عَقْرَبٌ فَقَتَلَتْهُ
 ٢٣٧- أَوْ صَوَّبَهُ بِالْقَدَمَيْنِ اسْتَدْبَرَهُ
 ٢٣٨- ثَانِيَةَ الشَّفْعِ وَبَعْدِيًّا لَمَّا
 ٢٣٩- بَيْنَهُمَا كُورُهُ إِنْ تَعَمَّداً
 ٢٤٠- وَمُدْرِكٌ مَا دُونَ رُكْعَةٍ فَلَا
 ٢٤١- وَمُدْرِكٌ لِرُكْعَةٍ فَأَكْثَرًا
 ٢٤٢- بَعْدِيَّهِ حَتْمًا، وَإِلَّا أَفْسَدًا
 ٢٤٣- وَإِنْ سَهَا بَعْدَ سَلَامِ الْمُقْتَدَى
 ٢٤٤- وَمَنْ لَهُ الْقَبْلِيُّ مَعَ بَعْدِيٍّ
 ٢٤٥- وَذَاكِرُ الرُّكُوعِ فِي حَالِ السُّجُودِ
 ٢٤٦- نَدْبًا وَيَرْكَعُ وَبَعْدِيًّا أَقَامَ
 ٢٤٧- رَجَعَ جَالِسًا إِذَا لَمْ يَجْلِسِ
 ٢٤٨- وَسَجَدَ الْبَعْدِيَّ فِيمَا قَدْ وَقَعَ
 ٢٤٩- رَأْسًا مَنْ أَلَّتِي تَلِي تَمَادَى
 ٢٥٠- وَوَيْبِنِ فِي الْمُلْغَاةِ، وَالْقَبْلِيُّ
 ٢٥١- وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالسَّلَامِ
- سُجُودًا إِلَّا حَيْثُ شَكَّ أَنْ غَلَا
 جَائِزًا إِلَّا أَنْ يَطْوَلَ فِعْلُهُ
 مَنْ شَكَّ هَلْ هُوَ بِوَتْرٍ صَيْرَهُ
 تُمَّتْ أَوْ تَرَ وَمَنْ تَكَلَّمَ
 وَمَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا أَنْ يَسْجُدًا
 يَسْجُدُ مَعَ الْإِمَامِ إِلَّا تَبْطُلَا
 تَلَاةً فِي قَبْلِيَّهِ وَأَخْرَا
 إِنْ عَامِدًا لَا سَاهِيًا فَلَيْسَ جَدًا
 بِهِ فَكَالْفَدِّ لِسَهُوٍ سَجَدًا
 إِمَامِهِ اجْتَزَأَ بِالْقَبْلِيِّ
 يَرْجِعُ قَائِمًا، وَقُرْآنًا يُعِيدُ
 وَذَاكِرُ لَسَجْدَةٍ بَعْدَ الْقِيَامِ
 قَبْلُ، فَلَا كَسَجْدَتَيْنِ إِنْ نَسِيَ
 وَذَاكِرُ السُّجُودِ بَعْدَ أَنْ رَفَعَ
 عَلَى صَلَاتِهِ، وَأُخْرَى زَادَا
 فِي الْأُولَيَيْنِ، فِي السَّوَى الْبَعْدِيَّ
 مِنْ ضَابِطٍ يَشُكُّ فِي الْإِثْمَامِ

الفرق بين السهو في الفرائض والنوافل

- ٢٥٢- وَاعْلَمْ بِأَنَّ السَّهْوَ فِي التَّوَافِلِ
 ٢٥٣- فَاتِحَةٌ، وَسُورَةٌ، جَهْرٌ، وَسِرٌّ
- كَالسَّهْوِ فِي الْفَرَضِ سِوَى مَسَائِلِ
 وَزَيْدٍ رُكْعَةٍ، وَرُكْنٍ إِنْ خَسِرَ

- ٢٥٤- فَذَاكِرٌ فَاتِحَةٌ مِّنْ تَفْلٍ إِنْ عَقَدَ تَمَادَى^(١) مَعَ قَبْلِيٍّ، وَمِنْ
 ٢٥٥- فَرِيضَةٍ أَلْفِيٍّ وَزَادَ أُخْرَى وَيَتَمَادَى وَالسُّجُودُ مَرًّا
 ٢٥٦- وَذَاكِرٌ فِي التَّفْلِ بَعْدَمَا عَقَدَ سُورَةً، أَوْ سِرًّا، وَجَهْرًا مَا سَجَدَ
 ٢٥٧- وَذَاكِرٌ فِي التَّفْلِ قَبْلَ عَقْدِ ثَالِثَةٍ رَّجَعِ^(٢) عَلَيْهِ الْبُعْدِي
 ٢٥٨- وَإِنْ عَقَدَ^(٣) ثَالِثَةً تَهَيَّأَ لِأَرْبَعٍ وَسَجَدَ الْقَبْلِيَّيَا
 ٢٥٩- بَعْكَسٍ فَرَضِهِ فَيَرْجِعُ مَتَى ذَكَرَهُ ثُمَّ بِيَعْدِيَّيَّ أَى
 ٢٦٠- وَذَاكِرٌ مِّثْلَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مِنْ بَعْدِ طُولٍ وَسَلَامٍ لَا يُعِيدُ
 ٢٦١- نَفْلًا، وَفِي الْفَرَضِ يُعِيدُ أَبَدًا كَمُبْطِلٍ تَأْفِلَةٌ تَعَمَّادًا

مسائل في السهو

- ٢٦٢- وَمَنْ تَنَهَّتْ بِهَا حَرْفٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَحَرْفٍ أَبْطَلَا
 ٢٦٣- وَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ زَادَ أَوْ نَقَصَ سَبَّحَ مَا مُومٌ بِهِ وَلَا يُقْضَى
 ٢٦٤- إِلَّا إِذَا قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ وَفَارَقَ الْمَوْضِعَ بِالْيَدَيْنِ
 ٢٦٥- فَقُومٌ إِذَا جَلَسَ فِي أَوْلَاهَا وَلَا تَقُومُ عَنْ سَجْدَةٍ خَلَّاهَا
 ٢٦٦- فَإِنْ نَحَفَ عَقْدَ الرُّكُوعِ فَقُومٌ وَلَا تُجَالِسُهُ، وَإِنْ يُسَلِّمُ
 ٢٦٧- قَضَيْتَ مَا أَلْعَيْتَ بَانِيًا، وَزِدْ قَبْلَ السَّلَامِ سَجْدَتَيْنِ لَا تُعَدُّ
 ٢٦٨- وَمَنْ لَهُ جَمَاعَةٌ يُقَدِّمُ مُسْتَخْلَفًا نَدْبًا يُتِمُّ بِهِمْ
 ٢٦٩- وَإِنْ يَقُومُ لِزَائِدٍ بِهِ افْتَدَى مَنْ أَيَقِنَ الْمَوْجِبَ أَوْ تَرَدَّدَا

(١) بإسكان الدال من (عقد)، ثم إدغامها في التاء من (تمادى).

(٢) بإسكان العين في (رجع)، ثم إدغامها في مثلتها.

(٣) بإسكان الدال في (عقد) للضرورة.

- ٢٧٠- وَمَنْ تَيَقَّنَ الزِّيَادَةَ جَلَسَ وَبَطَلَتْ لِكُلِّ مَنْ خَالَفَ الْأَشْ
 ٢٧١- إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَنَّ مَا اجْتَرَحَ وَافَقَ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَتَصِحَّ
 ٢٧٢- وَإِنْ يُسَلَّمُ قَبْلَ رُضْنِ فَعَلَى مَنْ خَلَفَ تَسْبِيحَ بِهِ وَكَمَلَا
 ٢٧٣- وَجَا بِيَعْدِي، وَإِنْ شَكَ الْإِمَامَ سَأَلَ عَدْلَيْنِ وَقَدْ جَاَزَ الْكَلَامَ
 ٢٧٤- وَإِنْ تَيَقَّنَ الْكَمَالَ عَمَلَا عَلَى الْيَقِينِ تَارِكًا مَنْ عُدَلَا^(١)
 ٢٧٥- إِلَّا لِكَثْرَتِهِمْ فَيَدْعُ يَقِينَهُ، وَلِلْعُدُولِ يَرْجِعُ

الخاتمة

- ٢٧٦- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَأَوَّلًا، وَأَخِيرًا
 ٢٧٧- وَوَأَفَقَ الْفَرَاغُ مِنْهُ سَبْتًا فِي عَامِ «هَضَقِشِ»^(٢) جَنُوبَ سَبْتًا^(٣)

مَتَّى

(١) ويجوز بالتخفيف والبناء للفاعل، ولكن المثبت أفضل؛ لمناسبة المعنى والقافية.

(٢) التاريخ بحساب الجُمَّل: (ه=٥) + (ض=٩٠) + (ق=١٠٠) + (ش=١٠٠٠) = ١١٩٥ هـ.

(٣) (سَبْت) بالجر على الإضافة، وعلامة جرها الفتحة الظاهرة؛ لأنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث.

وهي بلدة ذكر الناظم في شرحه أنها «الباغنية»، ولا أعرفها. ولعلها «الباغنية»، وقد قرأت في منشور للباحث المؤرخ الدكتور سيد أحمد الأمير أنها إقليم يقع بين منطقة الحوض الموريتانية، ومنطقة «واغادو» المالية؛ وكانت مركزا لإمارة أولاد امبارك التاريخية.